

الاجر فيه اي نصف الاجان وهذا وان قيل به الا انه
 يحتاج الي دليل ثانياً لانهما ان الطهور لا يخص في الوضوء
 بل يعي الغسل والتميم والطهارة من الخبث وليس لحد
 من هذين التطهرين في محله كيف ورواية ابن ماجه
 وابن حبان في صحيحه اسباغ الوضوء شرط الايمان
 ورواية الترمذي والوضوء شرط الايمان وحينئذ
 فيقال بجمل ان معناه انه تمام الشرط لا انه كل
 الشرط لما مر او المراد بالوضوء فيه معناه اللغوي
 وهو يرجع لمعني الطهارة الذي فرناه اولا لكن
 يعاكر عليه رواية اسباغ الوضوء فالضامن في ان
 المراد به الوضوء الشرعي فان حمل الطهور على الوضوء
 والوضوء على معناه الشرعي والشرط على مطلق
 الجزء انضغ هذا المقام وزال الاشكال واستعماله
 الشرط في مطلق الجزء بخوار اولى من اخراج الطهور
 والوضوء عن معناها الشرعي الذي ذهب اليه
 الاكثرين وجمعه منه مسلم والسنائي وابن
 ماجه وغيرهم حيث خرجوه في ابواب الوضوء فان

قلت

قلت يعاكر علي تفسير الشرط بالحسن والجزء حديث
 احمد والطهور نصف الايمان قلت
 لنصف يطابق ويراد به احد قسمي الشئ فان كل
 شئ تحت نوعان فاحدهما نصف له وان لم يقصد
 عددهما ومنه حديث فسمت الصلاة اي قرأها
 بيني وبين عبدي لصفين اي نصف عبادة
 الي مالك يوم الدين وهو حق الرب ونصف
 مسيلة الي اخرها وهو حق العبد فلهما نصفان
 مع ان احدهما ازيد كلمات من الاخر ومنه قول
 العرب نصف السنة حضر ونصفها سقر اي تقسم
 لزمانين وان تفاوتت مدة نما وقول شريح
 وقد قيل له كيف اصبحت قال صبحت ونصف
 الناس علي غضبان فلهما جزان مختلفتان
 وقول الشاعر
 اذا مت كان الناس صفان شامت يموتي وماتن بالذي
 اي ينقسمون قسمين وخارنظاي الفريض وهي
 قسمة الموارث نصف العلم اي ان احكام المكلفين

قلت انما